مشكلة الفقر فى الريف المصرى*

أسبابها وعلاجها من وجهة النظر الزراعية

للأستاذ احمد محمود سالم
استاذ الزراعة المساعد بالمعهد الزراعى العالى بشبين الكوم

فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ ، حينما كنت تلميذا بالفرقة الأولى بمدرسة بنها الابتدائية ، جاءنا ضابط المدرسة يطلب الى كل منا ، أن يكتب بيانا عن ممتلكات والده من أطيان أو عقار ، فدفعنى فضول الطفولة ، الى أن استبين ما سوف يكتبه زميلى الذى جلس إلى جوارى ، ثم كانت لحظة رهيبة شعرت فيها بخيبة الأمل ، حين وجدت هذا الزميل يذكر ، أن والده يملك من الأطيان ما مساحته ٣٠٠ فدان ، وما كان والده رحمة الله عليه حينذاك ، الا واحدا من أبناء أسرة كل ما تملكه من الأطيان لا يتجاوز مقداره بضعة وعشرين فدانا .

لم أكن أذكر قبل هذه الواقعة ، إلا أننا جميعا تلاميذ مدرسة واحدة ، نعيش تحت سقف واحد ، ونتلقى العلم على مدرس واحد ، لا فرق فى ذلك بين أبناء السادة الأغنياء ، وبين زملائهم من أبناء الفقراء .

ولكنى منذ هذا التاريخ ، بدأت أشعر بأنى نشأت هكذا فقيرا ، ثم ظلت ترسخ فى ذهنى هذه العقيدة وأتألم لها ، كلما وجدتنى الوحيد من بين أبناء قريتنا العددين ، الذين كانوا معى فى نفس هذه الفترة من فترات الدراسة ، وكانوا مثلى يمضون عطلة الأسبوع فى القرية ، ولكنهم استخدموا وسيلة أخرى غير وسيلتى فى الذهاب اليها والعودة منها . كانت وسيلتى « ركوبة » كل عزائى فيها أنها كانت من أصل طيب ومظاهر العناية بادية عليها ، بينما كانت وسيلتهم هى « الحنطور » الذى كان فى ذلك الزمان مظهرا من مظاهر الأبهة يدل على كثير من الثراء لم تكن قد توافرت لنا أسبابه بعد .

إن هذه المفارقات التى أدركتها منذ نعومة أظافرى ، ساقتنى الى التفكير واستقصاء الأسباب التى نتجت عنها هذه الفوارق التى ألمسها وتلمسونها ، خصوصا بين أهل الريف

* محاضرة القيت بدار المعهد فى يوم الاربعاء الموافق ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٠

ولو كانت هذه المفارقات جاءت نتيجة اجتهاد بعض الافراد وكسل البعض الآخر لهان أمرها ، ولامتثلنا لقول الله الكريم« وجعلنا بعضكم فوق بعض درجات »ولكن الله وحده ، يعلم كيف صارت الأمور فى الماضى ، حتى بلغنا هذه النتيجة السيئة، ولسنا الآن فى صدد البحث عن الطريقة التى آلت بها الأطيان الزراعية وغيرها من العقارات إلى مالكيها الحاليين ، ولكننا الآن بصدد البحث فى كيف ندفع « الفقر » عن الغالبية العظمى من أبناء هذا البلد ، الذين يكونون الطبقة العاملة فيه، استغفر الله بل الطبقة الكادحة.

لعلكم الآن قد أدركتم السبب أو الأسباب التى حدت بى الى التفكير فى مشكلة « الفقر فى الريف المصرى » ، وانى وان كنت لا أملك من الامر شيئا ، إلا أن لى لسانا ينطق ، وعقلا يعى مايقول ، وقلبا يعطف على فئة كبيرة من سكان هذا الوادى كل ذنبها فى الحياة أن أبناءها نشأوا فقراء ، وليس الذنب ذنبهم وإنما هى الأوضاع الخاطئة التى سادت المجتمع المصرى من قديم الزمان ، وانى أذكر بمزيد الارتياح هذا الاتجاه المحمود ، والعطف الظاهر ، الذى يبدو أخيرا من جانب المسئولين نحو تحقيق الرغبة فى علاج هذه المشكلة الجاثمة فوق صدر الغالبية العظمى من أبناء هذا الشعب الكريم .

وقبل أن أدخل معكم فى تفاصيل موضوع اليوم ، ولست أعدو الحقيقة إذا قلت إنه موضوع الجيل، أضع أمامكم حقيقة لا أظنها تخفى عليكم ، تلك الحقيقة هى أن الثروة القومية والدخل القومى ، كلاهما يعتمد على الزراعة ، وسيظل الحال هكذا ، إلا اذا تصورنا — لاقدر الله — ان مياه النيل قد نضبت ، أو انها قد تحولت عنا إلى بلد آخر ، والحقيقة السابقة ليست من نسج خيالنا ، أو من وحى تفكيرنا ، وانما هى حقيقة تعتمد على الارقام ، تلك التى يتخذها الاقتصاديون أساساً كلما عن لهم رسم سياسة معينة ، ولست أرى بأساً من أضع أمامكم بعض هذه الأرقام ، التى تؤيد ما ذهبنا اليه ، وما ذهب اليه غيرنا ، والتى يتبين معها حظ كل من الزراعة وغيرها فى دخلنا القومى ، من إحصاء تم فى سنة ١٩٤٥ ، فقد قدر رأس المال الأهلى كما يلى:

١٢٠٠ مليون جنيه للزراعة
١٠٠ » » للصناعة
١٠٠ » » للتجارة
٤٠٠ » » للنواحي الأخرى من عقارات ونحوها

وقدر الدخل الأهلي كما يلي :

٢٠٠ مليون جنيه من الزراعة
٦٠ » » » الصناعة
٣٤٠ » » » نواحي النشاط الأخرى

والواقع الملموس ، أنه توجد في الوقت الحاضر منافسة تقوم بين الزراعة وغيرها من الحرف الاخرى سواء أكانت في تأليف مجموع الدخل الاهلي ، أو في محاولة الحصول على أكبر قدر من رعاية الدولة . وللزراعة عراقتها في بلد كمصر ، وللحرف الأخرى أهميتها من غير شك ، كعوامل عظيمة القيمة في المساعدة على تنمية الدخل الأهلي ، والصناعة بصفة خاصة ، تثير نوازع التجديد والابتكار ، وتخلق ميادين العمل أمام عدد السكان المتزايد ، ولكنا مهما بلغت مدى إفادتنا منها ، ومهما زاد دخلنا عن طريقها فإن الزراعة ينبغي أن تظل في المقام الأول من عنايتنا ، فإنها أعظم معتمد لنا في وقت الحروب فضلا عما توحي به من معنى الاستقرار والثبات والرعاية للتقاليد ، وما تؤدي اليه صيانة تقدم الأمة من نزعات التطرف وانحراف النفرة ، والرأي عندي أنه ينبغي لنا أن نحقق نوعا من التوازن بين الزراعة وغيرها من الحرف فلا تكون محاباة إحداهما على حساب الأخرى

الملكية الزراعية : من المبادىء المقررة التي انتهت اليها مباحث الاقتصاديين الزراعيين ، أن العلاقة بين الزارع والارض ، تمس حياة الإنسان في صميمها ، وتؤثر في رخاء الريف وأهله ، وفي تقدم الأمة ورقيها ، كما انه من المقرر أن الاستغلال الزراعي السليم والانتاج الوفير يدخل في تحديدهما التوازن بين المساحة المملوكة للفرد وبين قدرته على الإنتاج ، بشخصه وبوسائله .

ومن الحقائق الثابتة التي أصبحت لاتخفى على أحد ، أنه في مدى ثلاثين سنة مضت زاد عدد سكان مصر بنسبة ٦٧٪ ، وإن أغلب هذه الزيادة مكانه الريف ، ثم إن

كل هؤلاء الريفيين لايزالون يعتمدون على الزراعة ويعتقدون أنها مصـــدر رزقهم الوحيد الذى لايعرفون سواه ، وليس الأمر كذلك فقط ، بل إن العقلية الزراعية ، لاتزال تسيطر على كثير من أصحاب رءوس الاموال ، الذين يفضلون استثمار الفائض من رءوس أموالهم فى ناحية الاستغلال الزراعى دون غيرها من نواحى الاستغلال الاخرى ، ثم الحقيقة الثانية هى أن الملكيات الزراعية لم تكن قداختصت بها فى الماضى طائفة المزارعين ، ولم تكن فى أغلب ظنى قد وزعت على من نالوها على أساس الخبرة بشئون الارض ، بل لعلها آلت إلى هؤلاء المقربين من ذوى النفوذ وأصحاب السلطان فى العهود الماضية ، ثم الحقيقة الثالثة والاخيرة ، هى أن تفاوتا كبيراً نلمسه ، وتلمسونه ، بين طوائف الملاك بمصر ، ونصيب كل طائفـــة فى مجموع المساحة المزروعة ، ثم نصيب الفرد منها ، فبينما نجد مالكا لبضعة قراريط نجد آخر يملك بضعة وعشرين ألفا من الافدنة ، وثالثا لايملك شيئا .

إذا كنا أمام هذه المبادىء المقررة وتلك الحقائق الثابتة التى تتصل بشئون الملكية الزراعية ، وكنا أمام التضخم المالى الذى خلفته لنا الحرب الأخيرة ، فكيف بنـــا لا نتصور الفدان من الارض الزراعية وقد بلغ ثمنه فى الوقت الحاضر ٥٠٠ جنيه أو تزيد ، ثم كيف بنا لانتصور الحياة وقد عزت على الكثيرين ، وشق بهاالكثيرون ممن لم يسعدهم الحظ ، أو من لم يسعد أجدادهم ، ليفوزواضمن منفازوا ببعض الارض التى أصبح الحصول عليها أمراً دونه كل عزيز . هذه الظروف السيئة ، التى ضاعفت من أهمية الأرض فى ميدان اقتصادنا الزراعى ، والتى ازدادت معها مشكلة الملكية الزراعية ، لانظن أمرها قد اقتصر على مصر ، ولانظنها البلد الوحيد ، الذى يعـانى مايعانى بسببها ، إلا أن بلاداً كثيرة ، قد سبقتنا إلى علاج هذه المشاكل ، وسلكت كل واحدة منها السبيل التى رأتها تحقق رغباتها فى عدالة اجتماعية ، يتيسر فى ظلها العيش الكريم لكل أبنائها ، وقد ذهبت الأمم فى حل هذه المشكلات مذاهب شتى واقترحت لها حلولا كثيرة ، آخرها ماقترحه المسئولون فى الباكستان ، من حيث قصر تملك الأرض على من يزرعونها ، وتحريمها على غيرهم ، ولكنى أفضل أن يستقل كل بلد بدراسة ظروفه ، ليضع الحلول العملية التى تناسبه والتى يراها تضمن العلاج الشافى

لهذه الظروف التى أحاطت به ، على أسس اقتصادية سليمة تتفق وظروفه الاجتماعية والعمرانية ، وإنى الآن أضع أمامكم مايقترحه مفكرونا وأولو الأمر فينا من آراء فى هذا الشأن ، وما أراه يكفل تنفيذ هذه الآراء ، ويجعل الفائدة منها أمراً واقعاً ، ويعم نفعها ، والمقترحات التى يكاد يتفق عليها الجميع هى :

أولا — زيادة مساحة الرقعة المزروعة ، بالتوسع فى إصلاح الارض الزراعية والواقع كما ذكرت لحضراتكم ، أن هناك زيادة ملحوظة فى عدد السكان لم تقابلها زيادة معقولة فى مساحة الأرض المزروعة ، وعلى العكس من ذلك ، فإن نمواً مطرداً قد حـــدث في المسطحات المشغولة بمبانى القرى والمدن على حساب الأرض الزراعية ، وقد تنبه الى هذه الظاهرة الخطيرة ، سعادة محمود توفيق حفناوى باشا ، ونبه المسئولـــين اليها وما سوف يترتب عليها ، ولكنهم كعاداتهم ، لا يلقون بالهم الى أمثال هذه التحذيرات إلا بعد أن يفوت الأوان .

تعلمون حضراتكم أن مصلحة الأملاك الأميرية ، هى المصلحة الحكومية التى تتولى اصلاح اراضينا الزراعية ، كما تضطلع بنفس المهمة بعض الشركات ، التى تشترى الأرض لحسابها لتبيعها بعد اصلاحها لتصيب من هذا العمل مكسبا ، كثيرا ما تجاوز الحدود المعقولة ، وعلى الرغم من اعترافى للحكومة بقدرتها على أداء هـذا العمل ، وتفوقها على الأفراد فى هذا المضمار ، الا انى ارى أن تقتصر مهمتها على رسم السياسة التى يجب أن تنتهى الى إصلاح اكبر مساحة من الأرض ، لتواجه الزيادة فى عدد السكان ، كذلك يكون لها الإشراف على عمليات الاصلاح ، الذى يجب به أن يعهد الى الشركات التى اختصت بهذا العمل ، على أن تعود الأرض بعد اصلاحها الى الحكومة . وأراكم توافقوننى على هذا الاقتراح الذى يكفل تنحى الحكومة عن هذا العمل ، وايكاله إلى هذه الشركات نظير أجر معقول ، اذا علمتم أن مساحة من الأرض قدرها عشرة آلاف من الافدنة قد كلفت الحكومة مليونين من الجنيهات نظير اصلاحها . ويؤلمنى بهذه المناسبة أن أقرر بكل صراحة أن المسئولين قد أهملوا هذه الناحية ، ولم يولوها ما تستحقه من العناية ، وهم إذا كانوا قد وجدوا من الأسباب ما ينهض دليلا على وقف مشروعات اصلاح الأرض فى فترة الحرب فلا اظنهم يجدون الآن سببا

واحـــدا لهذا التقصير ، خصوصا ان العناصر التى يتطلبها هذا الاصلاح متوافرة ، فالأرض التى تنتظره لا حصر لها ، ومياه النيل غزيرة ، بل إن معظمها ليذهب الى البحر هباء ، واليد العاملة كثيرة ، بل تزيد عن الحاجة فى اكثر ايام السنة ، ثم إن المتعلمين من الزراعيين يزداد عددهم كل سنة ، بل لقد تفشت بينهم البطالة ، والمال متوافر حتى لوجاء عن طريق قرض اهلى تحصل عليه الحكومة فيساعد على تنفيذ هذه المشروعات ، كما يحقق الرغبة فى امتصاص جزء كبير من الأموال المتداولة ، تلك التى يعد وجودها فى يد الأهالى سببا من اسباب هذا الغلاء الفاحش ، الذى يكتوى بناره ذوو الدخل المحدود ، ويؤلمنى فى هذه المناسبة ، ان اروى لحضراتكم حديثا دار بينى وبين فتاة هولندية ، فى أثناء زيارتنا لمزارع والدها فى العام الماضى .

قالت الفتاة : انى قرأت عن مصر أن مياه فيضان النيل تذهب الى البحر الابيض فى كل عام ، ولا تجد منكم من يحبسها لصالح الاراضى الصحراوية التى تتألف منها مصر الزراعية ، فهل هذا صحيح ؟ واذا صح فهلا يتوافر لديكم العـــدد الكافى من المهندسين فى استطاعتهم حبس هذه المياه وتنظيمها لمصلحة بـــلادكم ، ثم أردفت قائلة : أرجو إذا لم يكن لديكم العدد الكافى من مهندسيكم أن تلجأوا الينا ، وليس لدينا مانع من معاونتكم فى هذا السبيل بمهندسينا .

قلت : إن المال وحده يقف عقبة فى طريق كثير من مشروعاتنا .

قالت : لا أظن المال وحده هو السبب ، والذى أعرفه أن كبراءكم لا يعنيهم أمر الكثرة من فلاحيكم الأشقياء ، وفى الحق إنها ألجمتنى ، لأنها أصابت كبد الحقيقة وذكرت موطن الداء فينا ومصدر العلة التى تنخر فى عظامنا .

ثانيا ـــ الإكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة :

إن مساحة الأرض الزراعية المملوكة للفرد ، يجب أن يحددها المستوى المعيشى المعقول للزارع وأسرته ، هذا المبدأ المقرر أسوقه اليكم ، ليكون أساسا تناقش فى ظله الأوضاع القائمة بالنسبة للملكية الزراعية وما يجب أن تكون عليه هذه الأوضاع لتحقيق لنا عـــدالة اجتماعية ، نراها الأساس المكين الذى ترتبط به مصائر الأمور فى البلاد ، وانى أرى الموقف يتطلب منى أن أضع أمام أعينكم بعض الأرقام مستخلصة

من بيان اذاعته مصلحة الاحصاء والتعداد عن الملكية الزراعية فى مصر فى عام ١٩٤٧ ومنه يتضح الآتى :

بلغ عدد ملاك الأراضى ٢،٦٦٢،٣٥٣ و يملكون ٥،٩٧٩،٣٥٦ فدانا من بين هؤلاء الملاك و ٢،٦٣٩،٠٣٤ من المصريين يملكون ٤،٩٩٤،١٢٧ فدانا ومن الأجانب ٤،٦٥٤ ما لكا يملكون ٣٤٨،١٠٥ من الافدنة ، ويبلغ عدد المستحقين فى الأوقاف ١٨،٦٦٥ يملكون ٦٣٧،١٢٤ فدانا ويبلغ عدد من يملكون أقل من خمسة أفدنة ٢،٦٠٦،٧٦٤ وأفراد هذه الطائفة وأبناء أسرهم ، الذين يؤلفون الغالبية العظمى لسكان البلاد ، يملك الواحد منهم ، ومجموع أفراد أسرته لا يقل عن الستة فى الغالب، قدرا من الارض يقل عن الحد الأدنى المقرر ، الذى تضمن فى ظله أفراد هذه الاسرة حياة كريمة معقولة ، ثم يلى ذلك من يملكون بين الخمسة أفدنة والمائة فدان وعددهم ١٤٩،٩١٥ ، ثم من يملكون ما زاد على المائة فدان وعددهم ٥،٢٧٤ ، وقد اختص أفراد هذا الفريق بأكبر نصيب من مساحة الارض .

ان المتطلع إلى هذه الأرقام ، والذى يقف على حقيقة مدلولها ، لتسوؤه هذه الحال ، ولا يجدها تنطق بغير سوء التوزيع الذي جاء نتيجة اعتبارات كثيرة فى عهود متفرقة ، ولكن الذى نرجوه ، هو أن يتدارك المسئولون الأمر ، ويعملوا على استقصاء الأسباب ، التى نتجت عنها هذه الفوارق بين أبناء الشعب الواحد . وتشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة والاكثار منها بحيث لا تقل الوحدة عن خمسة أفدنة ، هى السبيل الأهم — فيما أعتقد — إلى زوال هذه الظروف ، على أن تظل هذه الوحدات بحيث لا يصيبها التفتت بسبب الميراث أو لأى سبب آخر .

إن املاك الحكومة التى تنتظر الاصلاح ثم يتناولها بعده التوزيع كثيرة ومنشورة فى كافة أنحاء البلاد ، ولكنا نرى أن يقتصر توزيعها على صغار المزارعين ليتم تحويل فريق صغار المستأجرين إلى ملاك ، ثم تحويل فرق من العمال إلى مستأجرين ، وهذا التحول لازم وضرورى ، إذا رغبنا فى الاستقرار الذى تنشده لهذه الطوائف البائسة . والذى لاحظته أن عملية التوزيع الجارية الآن ، تتم فى منتهى البطء ، وفى أضيق نطاق

فإنها تقتصر على مساحة صغيرة فى منطقة شمال الدلتا ، ولست أعرف السبب الذى من اجله اقتصر التوزيع على منطقة دون أخرى ، كما انى لست أرى ، أن يكون تحديد اثمان هذه الأراضى التى توزعها الحكومة ، على أساس أثمانها الحقيقية ، بل يكفى أن تحصل على تكاليف اصلاحها ، وعلى أن يسدد الثمن فى صورة اقساط طويلة الأجل بدون فائدة ، وأخيرا ارى ان تمحى من سجلات مصلحة الاملاك ، لفظة « المعدمين » التى اطلقوها ظلما على هؤلاء القوم ، الذين ينتفعون بهذا التوزيع الذى تعود فائدته على الحكومة قبل ان تعود عليهم ، وخير لنا ان نسميهم « المجاهدين الصابرين » .

وما دمنا بصدد توزيع أراضى الحكومة على صغار المزارعين ، فإنى أرى أن يتناول كل من يرغب فيه من خريجى المعاهد الزراعية ، الذين هم بلاشك أقدر من غيرهم على اتباع الاساليب الفنية الحديثة ، التى تعوز الفلاحين العاديين .

ثالثا — تحديد الملكية الزراعية :

تبينتم من الحقائق المؤلمة التى ذكرتها لكم ، أن الأغلبية الساحقة من الفلاحين لايملكون إلا النزر اليسير من الأرض ، فإذا اشتغلوا بالأجر فإنهم لا يكسبون سوى دريهمات معدودات فى اليوم ، فى حين أن كبار الملاك ، الذين يملكون خمسين فدانا فأكثر ، ونسبتهم حوالى ½ ٪ من عدد المزارعين يملكون ٣٦٫٩ ٪ من مجموع الملكية ، أى أن ثلث الدخل من الأراضى الزراعية ، يعود نفعه على كبار الملاك والباقى يوزع على الباقين ، ونسبتهم ٩٩٫٥ ٪ هذه الحقائق لاأظنها غابت عن المسئولين ولكنهم جميعاً تجاهلوها حتى الماضى القريب ، إلا أن نفراً قليلا منهم قد تنبه إلى خطورة الحال ، وأذكر منهم سعادة على الشمسى باشا ، وقد كانت له فى عام ١٩٣٩ صيحته المدوية فى مجلس النواب ، تلك التى نبه فيها إلى أصل العلة وموطن الداء ونادى فيها بضرورة العمل على الاكثار من الملكيات الصغيرة ، والحد من الملكيات الكبيرة ولكن أحداً لم يستمع لندائه .

جاء من بعده سعادة محمد خطاب بك عضو مجلس الشيوخ وتقدم بمشروعه المعروف ، الذى تضمن تحديد الملكية ، ومشروعه كما اعتقد هادىء متزن رزين ، بعيد كل البعد عن النفرة ، ويتلخص فى أنه لايجوز لأحد أن يتملك فى المستقبل أكثر

من مائة فدان ، مما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضا زراعية أخرى يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب ، ولا يجوز بأى حال ، أن تنتقل إلى ملكية أحد من الملاك الذين يملكون هذا المقدار أرض غير التى يملكها ، وكل عقد يخالف هذا النص يعد باطلا ولا يقبل تسجيله ، ويحصر خطاب بك مزايا مشروعه فيما يلى :

١ — انه يقف زيادة الملكيات الكبيرة ، ويؤدى إلى انتشار الملكيات الصغيرة تدريجيا ، ويجعل فى مقدور الكثيرين من صغار الزراع اقتناء أرض لهم ، لاسبيل اليها الآن .

٢ — انه يحول المال الفائض إلى الناحية الصناعية فتزدهر الصناعة .

٣ — ان القانون ينهض بالتعاون فى مصر نهضة جبارة ، لأنه لاسبيل إلى نجاح التعاون فى الأرياف ، فى مجتمع يتألف الآن من كبار الملاك ، وممن لايملكون إلا ملكية اسمية أو لايملكون شيئا ، ولكن هذا المشروع كان نصيبه الاهمال أيضا ، بل لقد أصبح صاحبه عرضة لهجوم عنيف من جانب فريق كبير من أصحاب المصلحة فى عدم اقراره .

وأنا من جانبى لا اعتراض لى على المشروع ، ولا أشك فى فوائده للبلاد . إلا أنه أغفل أمر كبار الملاك الحاليين . ولم يتعرض لما يجب أن يتخذ حيال من يملكون مقداراً من الأرض يتجاوز المائة فدان التى جعلها الحد الأعلى للملكية ، وهؤلاء يجب أن تفرض عليهم ضرائب تصاعدية ، تزيد نسبتها كلما زاد دخلهم من الأرض . وليست هذه الضرائب بدعة ، ولكنها موجودة فى كل بلاد العالم ، حتى لتجدونها فى انجلترا قد بلغت ٩٧٫٥ ٪ عندما يتجاوز مجموع الايراد خمسة آلاف من الجنيهات .

رابعا — تنظيم العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها :

كثر الحديث فى هذه الأيام عن الايجارات الزراعية ، وتعددت بشأنها الآراء ، فمن قائل إن تحديدها هو السبيل إلى الوقوف فى وجه هذه الموجة القاسية من الغلاء ، إلى آخر يقول لا تقربوها فليست هى السبب فيه ، فالخلاف إذاً على أنها السبب فى هذا الغلاء أو أنها ليست كذلك ، ولكن أحداً لم يختلف على أن قيمتها فى الوقت الحاضر عالية ، وتفوق حد التصور فى كثير من الأحيان ، ثم إن أحداً لم يختلف على أن العلاقة

بين المالك والمستأجر ، تحتاج إلى تنظيم شامل ، يحفظ لكل منهما حقه ويقوم معه التوازن المطلوب بين دخل الأرض حين تزرع على ذمة صاحبها ، وحين تؤجر ، كما أن أحداً لم يختلف على أن الذى يتدخل فى تحديد فئات الايجار ، بل يتحكم فيها هو سعر القطن وحده ، دون المحاصيل الأخرى . وايجار الأراضى الزراعية فى صورتها الحاضرة ، هو علة العلل ومشكلة المشاكل ، إذ عليه تعتمد حياة السواد الأعظم من سكان الريف ، وأرجو ألا يختلط الأمر على حضرات المستمعين كما اختلط على من قبل فلسنا الآن فى صدد البحث عن الغلاء وأسبابه ، وعلاقة قيم الايجار به ، ولكننا نبحث فى تنظيم العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها حتى يحقق للأخير من هذا العمل فائض معقول ، يقوم عليه أوده ويزول فقره . معلوم أن مستأجرى الأراضى الزراعية ينقسمون فريقين : كبار المستأجرين وصغارهم ، والأولون لا يستأجرون الأرض ليزرعوها بأنفسهم ، ولكنهم غالبا ما يقومون بدور الوسطاء بين الملاك وصغار المستأجرين ، وخطرهم لا يقتصر على صغار المستأجرين بل يتعداهم إلى ملاك الأراضى أنفسهم ، فما يحدث هو أن التأجير يتم لحساب هؤلاء الوسطاء بايجار بخس ، إلا فى النادر القليل ، وهم يؤجرون الأرض لصغار المستأجرين ، وكثيراً ما يضاعفون الإيجار ، ولا يجدون من ضمائرهم ما يردهم إلى صوابهم ، كما لا يجدون من التشريعات القائمة ما يقف جشعهم عند حد ، ثم إن صغار المستأجرين مضطرون إلى التأجير منهم ، ولو تجاوزت قيمة ايجار الأرض الناتج منها ، ذلك لأنهم لا يجدون عملا آخر ، يمكنهم مزاولته ، ليكسبوا منه قوتهم ويكون مصدر رزقهم ، ففلاحة الأرض حرفتهم ، وليس أمامهم غيرها ، والذى يدفع الملاك إلى التأجير لكبار المستأجرين كما نعلم هو نوع الضمان الذى يجده الملاك لديهم ، ولا يجدونه لدى صغارهم ، ولو علموا أن الزيادة التى يدفعها صغار المستأجرين لكبارهم تتجاوز فى الغالب قيمة التأمين الذى يتقدم به كبارهم ، لما أحجموا عن التأجير لهم بفئات قد تتحقق معها بعض العدالة ، بل الرحمة التى لا تجد طريقها إلى قلوب هؤلاء الوسطاء ، الذين يحاولون بجميع الطرق امتصاص دم الفلاح الصغير ، وانى أشارك الاقتصاديين الرأى فى أن صافى دخل الأرض يجب أن يتم توزيعه مناصفة بين مالك الأرض ومستأجرها ، على أن تختص تكاليف الزراعة

فى الغالب بما يوازى ثلث ناتجها ، ويختص المالك بالثلث والمستأجر بالثلث الباقى .

ان التعسف فى تقدير الإيجارات ، ليس وحده الذى يحتاج إلى الوقوف فى طريقه ، فإن هناك شيئا آخر لا يقل فى الأهمية عنه ، ذلك هو عدم استقرار المستأجر ، وعدم اطمئنانه إلى استمرار وجوده فى الأرض وعدم تعويضه عن خروجه منها ، وعن كل تحسين يعمله فيها ، ولا تعود الفائدة من الاستقرار على المستأجر فقط ، بل تترتب عليه زيادة فى الدخل العام ، الذى تنتج عنه زيادة الإنتاج ، لما يشعر به المستأجر من اطمئنان يدفعه إلى تخصيب الأرض للحصول منها على أكبر ناتج لها ، والحكومات المصرية المتعاقبة ، حاولت تخفيض الايجارات ، وسلكت فى ذلك شتى الطرق ، ومنها تحديد أثمان كثير من الحاصلات ، وآخرها زيادة ضريبة الصادر على القطن ، وهذه ضريبة غير مباشرة سيدفعها المنتج ، وسيكون لها من غير شك بعض الاثر فى تخفيض الإيجارات ، ولكن الذى نرجوه ، هو أن يعمل المسئولون على تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وإيجاد نوع من التوازن ، بين الفائدة من زراعة الارض على ذمة صاحبها وبين تأجيرها للغير ، واقترح لذلك قيام تشريع تتناول أحكامه كل هذه المبادىء المقررة فى غير بلادنا ، تحفظ للمستأجر حـــقه لدى المؤجر ، والتشريع قد تصادفه بعض العقبات ، وقد يكون التحايل عليه أمراً سهلا ، ولكن قيامه بلاشك ، سيحد من هـذه المظالم التى يتكرر وقوعها ، ولا يكون ضحيتها غير هؤلاء المساكين ، الذين أصيبوا بنوع من الحرمان قبل أن نجد له مثيلاً فى غير مصر .

خامسا ـــ التصنيع الريفى :

ترددت كثيراً فى أن تتضمن محاضرتى هذه الناحية ، لانى وقد التزمت الجانب الزراعى فى الموضوع ، خشيت أن يظن البعض أنى قد تجاوزت حدود موضوعى وانتقلت بكم إلى الناحية الصناعية ، والواقع أننى لست أقصد بالصناعات الريفية ، بعض هذه الصناعات الزراعية والغذائية التى تحتاج إلى إعداد خاص لا نرى عناصره قد توفرت بعد فى البيئة الزراعيـــة المصرية ، أو التى تحتاج إلى استعداد معين ، لا نراه قد توفر لفلاحنا الذى لم يصل بعد إلى درجة الثقافة التى تعينه على تفهم دقائق بعض هذه الصناعات خصوصا الكبرى منها .

وحضراتكم تعلمون أن الأعمال الزراعية أعمال موسمية تكثر أحيانا وتقل أحيانا ، وقد أصبح معروفا أن هذه الأعمال لا تشغل من المزارع سوى نصف أيام السنة ، أما النصف الثانى فهو بطالة إجبارية ، كما تعلمون أن الزراعة بمصر فى الوقت الحاضر تقتصر غالبا على إنتاج المحاصيل الخام ، وهى أبسط أنواع الزراعة ، ولهذا أصطلحوا على تسميتها بالزراعة البسيطة .

والصناعات الريفية التى نقصدها ، والتى تتوافر فى القرى مواردها ، والتى تعتمد على جهد الرجال أكثر من اعتمادها على رءوس الأموال ، هى :

الغزل والنسج اليدوى ، السجاد والكليم ، الجريد ومنتجاته ، القش ومشتقاته ، قش المكانس ، السمار وصناعة الحصر ، السلال والأسبتة ، صناعة الصابون والزيوت ، حفظ الفاكهة وصناعة الألبان ، تربية النحل ودودة القز ، وعمل النشا .

والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتصنيع الريفى قد أجملها الدكتور شكرى المراغي مدير إدارة الصناعات الصغرى بوزارة التجارة والصناعة فيما يلى :

١ — علاج مشكلة البطالة بين الفلاحين ، وتحويل أوقات فراغهم إلى قيم اقتصادية .

٢ — تحويل المواد الأولية الريفية إلى منتجات صناعية .

٣ — توجيه الاستعداد الريفى الى الناحية المهنية .

٤ — خلق جيل صناعى من القرويين يمد الصناعات الكبرى بحاجاتها من الأيدى العاملة .

٥ — إنماء موارد الفلاحين عن طريق استفادتهم من أوقات فراغهم .

٦ — تخفيف الضغط عن الأراضى الزراعية ، بتحويل جانب من عمالها إلى الوجهة الصناعية .

هذه بعض الأهداف التى يرمى اليها التصنيع الريفى ، ولو اقتصر الامر عليها لكان فى ذلك كسب كبير وغنم عظيم .

إن علاج أمراض الشعب الاجتماعية والصحية والخلقية ، تبدو عند تدقيق النظر أعراض علة واحدة أصلية هى الفقر الذى نراه بالاخص بين سكان الريف متمثلا

فى مسكنهم وملبسهم ومشربهم ومأكلهم ، ظاهرا على وجوههم الشاحبة ، وأجسامهم الهزيلة التى أصبحت لا تقوي على مقاومة الامراض ، والذى نأسف له أن الاكثرية من أبناء هذه الامة ، قد انحط مستوى معيشتها الى درجة لامثيل لها فى العالم ، وكم يبدو الأمر مؤلما حقا اذا تذكرنا ان مصر كانت فى الماضى عهد الحضارة والانسانية وأغنى الشعوب .

لقد عابوا على مصر أنها بلد زراعى ، وان اعتمادها على الزراعة هو سبب انحطاط مستوى المعيشة بها ، ولكن التاريخ يشهد ، والواقع يؤيد ان الأمم التى تفاخر الآن بمستوى معيشتها وفى طليعتها الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا كانت جميعها بلادا زراعية الى عهد قريب من تاريخها . وها هى مصر قد أثبتت بدورها أنها يمكن أن تصبح بلدا صناعيا من الطراز الاول ، واذاً فالعلة ليست فى ضيق الموارد وكثرة السكان ، بل فى الإستكانة والاستسلام إلى الأمر الواقع .

والله أسأل أن يوفقنا إلى ما فيه خير بلادنا وان يسدد خطانا ويلهمنا التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .